



Distr.: GENERAL

E/ECA/CM.39/9/Rev.1

26 May 2006

ARABIC

Original: ENGLISH /FRENCH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة التاسعة والثلاثون للجنة/
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

واغادوغو، بوركينا فاسو
14-15 أيار/مايو 2006

البيان الوزاري

1 - نحن وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المجتمعين في واغادوغو، بوركينا فاسو، في الفترة من 14 إلى 15 أيار/ مايو 2006 برعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، نؤكد مجدداً الدور الجوهري للعمالة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية .

2 - نحيط علماً بالالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في عام 2004 بشأن العمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا كما وردت في إعلان وخطة عمل واغادوغو.

3 - ونشير إلى البيان الوزاري لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين الذي انعقد في ابوجا في عام 2005 والذي أكد على ضرورة " وضع سياسات لخلق فرص العمل اللائق والمنتج للرجال والنساء، فضلاً عن الشباب في أفريقيا، ومعالجة مشاكل توليد العمالة بشكل صريح في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر .

4 - ونحيط علماً بالتقرير الأول للاتحاد الأفريقي لفترة السنتين عن الوثيقة الختامية لمؤتمر واغادوغو (2006) الذي يستعرض التقدم المحرز في سبيل تطبيق التوصيات الواردة في خطة عمل واغادوغو لعام 2004، ويساورنا القلق إزاء عدم شمولية التنفيذ حتى الآن، وعدم إدراج العمالة بالقدر الكافي في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وعدم تحقيق التنسيق على الصعيدين دون الإقليمي والوطني بالقدر الكافي نتيجة لقصور القدرات البشرية والمالية والمؤسسية. وتسلم بصورة عامة بضرورة المزيد من بلورة سياسات التنفيذ وتعجيلها على كل المستويات.

5 - ونحيط علماً أيضاً بنتائج الاجتماع الأفريقي العام المعني بالاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الذي انعقد في القاهرة، مصر، في آذار/ مارس 2006، فضلاً عن الإعلان المعني بتمويل العمالة وتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا الصادر عن الدورة العامة الرابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي للعمل والشؤون الاجتماعية التي انعقدت أيضاً في القاهرة، مصر في نيسان/ أبريل 2006 .

6 - واعترافاً بتباينات الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أفريقيا، فإننا نشدد على ضرورة وضع سياسات وبرامج تراعي ظروف كل بلد وتكون متنسقة مع الأولويات الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات اقتصادات البلدان التي تعاني من الصراخ والبلدان الخارجة من صراعات فضلاً عن احتياجات أقل البلدان نمواً.

7 - ونؤكد مجدداً التزامنا بالتكامل الإقليمي بوصفه المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، كما شددت على ذلك معاهدة ابوجا (1991) المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد، 2001).

8 - ومع ارتياحنا للآداء القوي للنمو الإجمالي الذي تحقق في القارة، نسلم بضرورة بذل المزيد من الجهود حتى يستفيد معظم الأفريقيين من تحسن أحوال الاقتصاد الكلي ونشير بصفة خاصة إلى ضرورة استغلال النمو الاقتصادي لإيجاد المزيد من فرص العمل اللائق لشعوبنا، وتقليل عدد العاملين الفقراء، وزيادة طاقة القوة العاملة إلى أقصى حد، وإزالة الحواجز أمام دخول النساء والشباب إلى سوق العمل.

9 - واستناداً إلى الاعتبارات الواردة أعلاه، نوصي بما يلي:

إدماج العمالة في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية

10 - نؤمن إيماناً قاطعاً بأن سبيل المضي قدماً لخلق فرص العمل اللائق هو إدماج العمالة في برنامج التنمية. ولذلك فنحن نلتزم بإدماج أهداف العمالة بشكل صريح في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية.

11 - ونظراً إلى أهمية استراتيجيات الحد من الفقر بوصفها الإطار لتخصيص اعتمادات الميزانية الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية، نسلم بضرورة مواءمة مختلف العمليات من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. ونشير أيضاً إلى ضرورة إدماج الهدف الرامي إلى خلق فرص العمل الكريم في عمليات وضع وتنفيذ ورصد الجيل الثاني من استراتيجيات الحد من الفقر.

12 - ومن أجل زيادة توليد العمالة، نلتزم بإدراج معايير العمالة بقدر أكبر في سياسات تشجيع الاستثمار .

13 - ودعماً لما سبق فإننا نلتزم ببذل المزيد من الجهود من أجل تعبئة الموارد المحلية، وندعو شركاءنا في التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم بشأن المعونات المقدمة للبلدان الأفريقية. كما نحث

أيضاً هؤلاء الشركاء على أن ينفذوا مبادرة مجموعة الـ 8 المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون تنفيذاً كاملاً وأن يوسعوا من نطاقها.

14 - وإدراكاً للدور الحاسم للحكومة والقطاع العام في خلق فرص العمل، نلتزم بتحسين نوعية إدارة المالية العامة مع إنشاء نظم إحصاءات ومعلومات دقيقة لرصد أثر السياسات.

تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع

15 - اعترافاً بالوضع الهش ولاسيما في البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، نطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنسئ، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، منتدى لبناء القدرات التقنية وأن تتخذ بالتعاون مع الأطراف المؤثرة المختصة مبادرة للتمويل لدعم توليد العمالة وإعادة إنشاء نظم لإدارة التنمية الاقتصادية. وفي هذا الشأن، ندعو جميع الشركاء لفتح "نافذة فرص" لمساعدة المجتمعات الخارجة من الصراع على الحصول على الموارد المطلوبة للأنشطة البالغة الأهمية للإنعاش والتعمير.

16 - وإدراكاً للحالة العاجلة للبلدان الخارجة من الصراع، نوصي بأن يتشاور المنتدى على نحو وثيق مع لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة التي أُنشئت مؤخراً. ونطلب أيضاً أن يقدم المنتدى ما يتوصل إليه من نتائج وتوصيات للدورة المقبلة للجنة/مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، أو، عند الاقتضاء، لدورة استثنائية تعقد في غضون الستة أشهر القادمة.

تحرير طاقة القطاع الخاص

17 - اعترافاً بالدور والمسؤولية المتناميين للقطاع الخاص في مجال توليد العمالة والدور الجوهري للدولة في تهيئة بيئة مؤاتية ، نلتزم باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز أنشطة القطاع الخاص، وتطوير الهياكل الأساسية، وإلغاء الأنظمة غير الضرورية والمكلفة، وتوفير الائتمان الميسور الكلفة، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير. وسنبعث عند الاقتضاء إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وبصفة خاصة في مجالات الصحة والتعليم وتطوير المهارات.

18 - ولحفز اعتماد سياسات موجهة نحو تحقيق النمو على صعيد الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، سنقوم بما يلي: اعتماد السياسات الموجهة نحو النمو في مجال الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، وتحديد القطاعات القادرة على استيعاب اليد العاملة وتعزيزها، وتعزيز حركة اليد العاملة مع إعادة تخصيص الاستثمارات في نفس الوقت؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لزيادة الإنتاجية، وإتباع نهج متكامل للتنمية الريفية يشمل القطاعين الزراعي وغير الزراعي على حد سواء .

الاستفادة من التكامل الإقليمي والعولمة

19 - نسلم بأن تعزيز التكامل الإقليمي يمكن أن يحفز عملية خلق فرص العمل، ومن أجل تحقيق ذلك نشجع البلدان الأفريقية على التصديق على البروتوكولات الثنائية والإقليمية المعنية بحرية حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود. ولتسهيل هذه العملية ، سندعم بقوة الدراسة الجارية التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي عن ترسيخ الجماعات الاقتصادية الإقليمية ، وملتزم بتعزيز أمانات وبرامج هذه الجماعات .

20 - ومن أجل معالجة التحديات العالمية وأثارها على العمالة، نحبط علماً بإطار الاتحاد الأفريقي لسياسات الهجرة والموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة الدولية . ولذلك فنحن نلتزم بالمشاركة النشطة في تشكيل مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالهجرة الدولية وندعو منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والكيانات الإقليمية الأخرى لمساعدة الدول الأعضاء في هذا الشأن .

21 - ونحث أيضاً شركاءنا في التنمية على تمهيد الطريق أمام البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بما فيها إزالة القيود المفروضة في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.

استهداف الشرائح المحرومة في المجتمع

22 - من أجل زيادة فرص العمل، وخاصة للنساء والمعاقين والمشردين داخلياً واللاجئين والعائدين، نعترف بضرورة إدماج احتياجاتهم الخاصة في صلب السياسات المتعلقة بخلق فرص العمل وتحقيق التنمية، بما في ذلك توفير الائتمانات الصغيرة والتأمين على المشاريع الصغيرة وتعزيز تنمية القطاع غير النظامي والتدريب.

23 - وبالإضافة إلى توفير شبكات الأمان يمكن أن تساعد برامج الأشغال العامة الفئات المحرومة مثل الشباب من الجنسين في المناطق الريفية على الوصول إلى سوق العمل. ولذلك فإننا نشجع استخدام هذه البرامج، ولاسيما في البلدان الخارجة من الصراع، في مجالات من قبيل المرافق الصحية الحضرية، وعرس الغابات في المناطق الريفية، وحفظ التربة، وإنشاء الطرق وصيانتها كوسائل لتوليد العمالة.

بناء القدرات البشرية والمؤسسية

24 - نسلم بأن التعليم والتدريب يشكّلان عنصرين رئيسيين من عناصر توفير فرص العمل اللائق. ولذلك فإننا نشجع اعتماد برنامج متكامل لتنمية الموارد البشرية، وهو ما يتطلب أيضاً نهجاً إقليمياً من حيث موازنة السياسات التعليمية ووضع المناهج الدراسية وإتاحة إمكانية الوصول إلى الموارد الرقمية على الصعيد الإقليمي.

25 - ونقر بأن قصور القدرات المؤسسية والافتقار إلى الإحصاءات التي يعول عليها يعوقان قيام بلداننا بوضع سياسات سليمة وفعالة في مجال العمالة، ورصد التقدم المحرز في سبيل خلق فرص العمل. ونسلم أيضاً بأن المساءلة تعتمد على وجود بيانات دقيقة وذات توقيت مناسب، وأن هذه المشكلة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالافتقار إلى الموارد البشرية والمالية. وبناءً على ذلك، نلتزم بزيادة الموارد من أجل تعزيز القدرات على وضع سياسات عمالة وتنفيذها ورصدها. وفي هذا الصدد، ندعو شركاءنا في التنمية أن ينضموا إلينا في بذل هذه الجهود. ولذلك نلتزم التزاماً قوياً بتعزيز مكاتب الإحصاءات الوطنية والإصلاحات التشريعية لنكفل لهذه المكاتب القدرة على إنتاج إحصاءات ذات توقيت مناسب ويعول عليها ومصنفة حسب نوع الجنس. ونوصي أيضاً بأن تقوم الدول الأعضاء، بالإضافة إلى التعدادات السكانية المنتظمة، بدراسات إحصائية أخرى تتسم بالابتكار وفعالية والكلفة لنشر فهم أعمق لسوق العمل والآثار التي تترتب على الإنفاق الحكومي والسياسات الحكومية.

26 - ونعقد العزم أيضاً على رصد الموارد اللازمة لدعم المؤسسات الأفريقية التي تضطلع بأنشطة بناء القدرات مثل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. علاوة على ذلك، نرحب بالدعم الجاري لبناء القدرات المقدم من شركائنا في التنمية.

تعزيز التعاون من أجل خلق الوظائف

27 - نرحب بتركيز اجتماع الجزء الرفيع المستوى المقبل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المزمع انعقاده في جنيف في الفترة من 3 إلى 5 تموز/ يولييه 2006 على "تهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والدولي مؤاتية لتوليد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير عمل لائق للجميع وتأثير هذه البيئة على التنمية المستدامة"، وملتزم بإقامة شراكة أفريقية قوية وتقديم الدعم في إطار المناقشات المقبلة والشراكة الدولية.

28 - ونعرب عن سعادتنا بوجه خاص ونحن نرى التزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإقامة شراكة مع الاتحاد الأفريقي ونيباد ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والجماعات الاقتصادية الأفريقية والأطراف المؤثرة الرئيسية الأخرى من أجل تعزيز استراتيجيات توليد العمالة. ونوصي بصفة خاصة بأن تنظم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمؤسسات الإقليمية الأفريقية منتدى عمالة إقليمي لخبراء تقنيين وموجهي سياسات عامة لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير القدرات وتيسير التعلم ونقاسم التجارب الخاصة بكل بلد. وفي هذا الشأن ندعو أيضاً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضطلع بدور رائد بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنمية وتنسيق الأنشطة الإحصائية في القارة، مثل الأطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي.

29 - ونسلم بالدور الرئيسي الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، بيد أننا نسلم أيضاً بالحاجة إلى المزيد من الموارد حتى تتمكن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من القيام بمهمتها. ولذلك فإننا نحث الدول الأعضاء على دعم الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن طريق المساهمة السخية في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتنمية في أفريقيا.

تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمعالجة التحديات التي تواجه أفريقيا

30 - نرحب بمبادرات الأمين التنفيذي ونثني على رؤيته وجرأة الاقتراحات التي قدمها من أجل تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحسين عملية تقديمها للخدمات للدول الأعضاء استجابة للتوتيرة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005.

31 - وفي هذا الشأن نشجع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا على المضي قدماً بشأن الاقتراح الترامي إلى إعادة تركيز عمل اللجنة الاقتصادية في ميدانين، هما تعزيز التكامل

الإقليمي وتلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا والتصدي للتحديات التي تواجهها، فضلاً عن تعزيز القدرات الإحصائية ومعالجة المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وندعم أيضاً الاقتراح القاضي بتعزيز المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية. ونحن على ثقة من أن هذا الإصلاح سيمكن اللجنة الاقتصادية من العمل مع شركائها لمساعدة البلدان الأفريقية على نحو أفضل في معالجة مشاكلها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها مشكلة توليد العمالة علاوة على ذلك نشجع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بقوة على الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للبلدان التي تعاني من الصراع والبلدان الخارجة من الصراع وفي هذا الشأن، ينبغي أن تجعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من السلام والأمن والإنعاش، والتعمير والتأهيل بعد انتهاء الصراع مجالاً من مجالات عملها الرئيسية.

32 - ونرحب بالعملية التي أجراها مؤخراً رؤساء المؤسسات الثلاث لتنشيط الأمانة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تشجيع المزيد من التعاون بين هذه المؤسسات. ونوصي بقوة بترشيد برامج وأنشطة المؤسسات الإقليمية من أجل تعزيز أوجه التآزر وتفاذي الأزواجية غير الضرورية والمكلفة.

33 - وختاماً نعرب عن شكرنا للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنظيمها الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. ونعرب عن امتناننا لبوركينا فاسو لقيادتها الممتازة لمداواتنا. ونود أيضاً أن نعرب عن خالص شكرنا لفخامة الرئيس السيد بليز كيمابوري وشعب بوركينا فاسو لما غمرونا به من كرم وحسن ضيافة أثناء إقامتنا في وأغادوغو.